كما اذا قال في احرامه فان مرضت فانا حلال فانه يصير حلالا بالمرض
وتارة يشترط التحلل اي جوازه بسبب حصول المرض كان قال فاذا مرضت
تحللت فلا بد منه ايضا فانه سكت عنه اونفاه فلا يجب ولا يجوز له الذبح
بموضع من الحل خرج به الحرم فيجوز ارساله اليه وذبحه فيه لكن لا يتحلل
حتى يعلم بصرواه م ذبحه مرجوس وكذا الحلق او نحوه كالتقصير اي
يتحلل به بعد الذبح للاية السابقة اي قوله فيها ولا تحلقوا رؤسكم
حتى يبلغ الهدي محله وبلوغه محله نحره اي ذبحه فيما يعم دم
التمتع اي من حيث البدلية فلا ينافي اختلافهما في الحكم فان
دم التمتع دم ترتيب وتقدير ودم الاحصار دم ترتيب وتعديل
فالبا اي بالبا المثناة الفوقية وله ان يتحلل وان لم يامره الخ وانما يجب
بغير امره وان كان للخروج واجبا لكونه تلبس بعبادة في الجملة
مع جواز رضي السيد بدوامه م رو المراد بالسيد ما يشمل الذكر
والانثى والحر والرقيق كالمكاتب فله تحليل رقيقه فيحلق
وينوي التحلل من غير ذبح اذ لا ملك له فان لم يكن برأسه شعر تحلل بالنية
فقط فهم لو كان حلق رأس دابته ومنعه سيده منه او علم انه
لا يرضى به ففات بعضهم وجوب التقصير وقد يتجه سم وظاهره
انه لا يلزمه صوم لانه بدل عن الدم الغير الواجب عليه وعبارة
قل مصرحة بوجوب الصوم فليحرر ولا اثم عليه اي على
الرقيق او المحرم فللزوج الحلال ولو سفيها وتحلل الزوج صغيرا
بتأن وطيه فيعتد بامره لها بالتحلل كالبالغ ولا مدخل للولي في
ذلك اهـ حاب او المحرم انذاذ احرامها علما احرامه واعلم انه ليس
للزوجة التحلل من غير امر زوجها به بخلاف الرقيق كامر والفرق
انها من اهل الوجوب في الجملة في الفرض لوقوعه عن حجة الاسلام
بخلاف الرقيق بتحلل بلا اذن اي ان كان افاقيا والا لم يكن اصله
مصاحبا له في الغرفا تروحا اربعة اه منعها اي من خرج المطوع
كما عرف عامر ليوفيه حقه والظاهر انه ليس له التحلل حينئذ
عليه

عليه التوفية والخروج لاتمام نسكه فعد هذا من الموانع فيه نظر فليحرر
او المحرم اي المعتمد بدنة كذلك اي ذكرا كان او انثى فتاوها للوجوب
سمي الذكر ظبيا وفيه تيس جفرة دون العناق لان اليربوع دون
الارنب وفي الذكر ذكر هذا مخالف لقولهم ثم المنهج ويجزي فداء الذكر
بالانثى وعكسه اه فليحرر وفي الهزيل هزيل الخ ويجب في الحامل
حامل لكن لا تذبح ولا تعطل حية بل تعوم بمكة محل ذبحها لو ذبحت
ويتصدق بقيمتها طعاما او يصوم عن كل مد يوما ان اتحد جنس
العيب اي كالعور وان اختلف محله كان كان احدهما اعور يمينا والاخر
شمالا فلا يضر فان اختلف العيب كالعور والجرب فلم يكفي سم
فعبارتي اي في باب جزاء الصيد لا غيره وقوله فطنين الفطنة قوة
الادراك والحذق والذكا تخيير اي من لزمه المثل كما في اختلاف المعتبين
ثم الروض وانظر لو كان احد الجانبين اكثر عددا كالوشهد عدلان بمثل
واكثر بمثل اخر هل يتخير ايضا ويرجح الاكثر اخرج بقيمته اي حيا
فلا يرد انه لا قيمة له بعد موته اذ لا يحل قيمة المثل الخ فيه انه ليس
الكلام في الصيد بل الكلام في مثله وعبارة ثم المنهج في مثل المثلي بمكة
تنبيه يعتبر قيمة المثلي الخ حاصله ان قيمة الطعام وقيمة تقويم
المثل معتبر بقيمة المحرم يوم ارادة الاخراج وان قيمة ما لا مثل له
معتبرة بمحل الاتلاف زمانا ومكانا قال اي كالواتلف نعامة في يوم
الجمعة مثلا واخرج في يوم الاثنين فالعبرة في قيمة البدنة والطعام
بيوم الاثنين في الحرم لا بيوم الجمعة في محل الاتلاف واما ما لا مثل له
فحكمه عكس ماله مثل او مما هو عنده متعلق بمحذوف اي او اخرج مما
هو عنده بها اي بالقيمة في الجراد لا بنافع ما تقدم من تمثيله مالا نقل فيه
والاولى ان يقال مراده بما سبق ان الجراد لا نقل فيه وجوب الدم بل بالقيمة
فتامل وهدر عطف لازم وغرد اي رفع صوته شاة اي مجزية تفي
الطعام لان القيمة التي تقسم للمثل
لا للطعام كما افاده شيخنا في الدرس
اهـ خضري